الغانم: أي تسوية لا تحقق مطالب الفلسطينيين المشروعة والمثبتة في قرارات الأمم المتحدة لن تنجح

مرزوق الغانم

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن ما يسمى بصفقة القرن والتسويق لسلام مفترض في الشرق الأوسط لن ينجح طالما كانت التسوية غير متكافئة ولا تحقق مطالب الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة والمثبتة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقال الغانم في تصريح صحافي «إن أي جهد دولي أو إقليمي باتجاه السلام هو جهد مقدر من الناحية المبدئية، إلا أن هذا السلام يجب أن يكون حقيقيا وعادلا ومنصفا».

وأضاف «ان حجر الزاوية في أي حديث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يستند أولا وأخيرا إلى حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة وإنهاء الاحتلال، وعدا ذلك سيكون الحديث أقرب إلى العبث وإضاعة الوقت».

وأضاف «لا تسوية مقبولة من دون دولة فلسطينية حرة وكاملة السيادة ولا تسوية دون تلبية مطالب الشعب الفلسطيني في السيادة والحدود والقدس والمياه واللاجئين وإزالة كل المستوطنات التي بنيت منذ عام 1967».

المطيري يستعجل تعديلات «التأمينات»

ماجد المطيري

طالب النائب ماجد المطيري بضرورة منح صفة الاستعجال لتقريري لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يخص الاستبدال والقرض الحسن للمتقاعدين لمناقشتهما وإقرارهما الجلسة المقبلة.

وقال المطيري في تصريح صحافي ان موضوعي الاستبدال والقرض الحسن من الموضوعات المهمة جدا التي تمس المتقاعدين وهم شريحة كبيرة من أبناء الكويت، مؤكدا ضرورة تعاون السلطتين من أجل الخروج بأفضل صورة للقانونين لدعم المتقاعدين ورفع الأعباء عنهم.

وأشار المطيري الى ان تقرير اللجنة المالية منجز منذ أشهر وكان على المجلس ان ينظر في التقرير في الجلسات الماضية لكن استقالة وتشكيل الحكومة الجديدة ساهما في تأخيره.

وبين ان الفرصة الآن باتت مواتية جدا للخروج بإنجاز جديد لمجلس الأمة من خلال إقرار (الاستبدال) الذي ينتظره آلاف المتقاعدين.

وطالب المطيري النواب بأن ينتصروا للمتقاعدين من خلال مناقشة وإقرار الاستبدال في الجلسة القادمة خاصة انه ومجموعة كبيرة من النواب تقدموا في وقت سابق بطلب استعجال لرئيس مجلس الأمة لمنح التعديلين على قانون (التأمينات) صفة الاستعجال تمهيدا لإقرارهما.

إنشاء مركز حماية وحفظ التراث الكويتي

عسكر يقترح توعية طلاب المدارس بالتراث الشعبي والحرف القديمة

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة حول ضرورة نشر الوعي الكافي في المدارس بأهم المدلولات التراثية وبيان أهميتها للطلاب وامتداد جذورها التاريخية.

وجاء في الاقتراح:

يعد التراث الشعبي ثروة كبيرة من الآداب والقيم والعادات والتقاليد والمعارف الشعبية والثقافة المادية والفنون التشكيلية والموسيقية، وهو علم يدرس الآن في الكثير من الجامعات والمعاهد الأجنبية والعربية، لذا فإن الاهتمام به من الأولويات الملحة.

ويمنح التراث كل شعب هويته التي تميزه عن غيره من الشعوب، كما يمنحها قيمتها الاجتماعية والفنية والعلمية والتربوية، وهو المكون الأساسي للحضارة، لكونه مجموعة من الخبرات المتراكمة على مر العصور، حيث يؤدي تراكم الخبرات وتجمعها إلى تكوين الذاكرة التي تجعل الأفراد يربطون بين خبراتهم السابقة والحالية، لذلك فإنه حري بكل شعب أن يحافظ على تراثه ويحميه، حيث يؤدي فقدانه وزواله إلى زوال هويته وفقدان ذاكرته، ويتنوع التراث بشكل كبير، فمنه ما هو مرتبط بالعلم، ومنه ما يرتبط بالفن والأخلاق والعادات، كما يرتبط التراث بالصناعات والمهن، ومنه ما هو مرتبط بالمعتقدات.

وينتقل التراث من الماضي إلى الحاضر بجميع أشكاله وأنواعه عن طريق اللغة والتعليم وأنظمة المحاكاة الحديثة، ونظرا لأهمية التراث الشعبي الكويتي والذي يعد ميراث الآباء والأجداد لما يعبر به عن حياة الكويت قديما بكل مظاهرها، ولما كان من الواجب حماية هذا التراث من الاندثار عن طريق نقله للأجيال القادمة.

وأهمية التراث تكمن في أنه لا يشكل فقط جزءا مهما من ماضينا ولا أرضية صلبة لحاضرنا، ولكن لأنه يرسم لنا خارطة طريق ومنهاج عمل يضيء لنا طريق مستقبلنا ومؤشر يقول لنا من نحن وماذا سوف نكون عليه مستقبلا، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- ضرورة نشر الوعي الكافي في المدارس بأهم المدلولات التراثية وبيان أهميتها للطلاب وامتداد جذورها التاريخية.

2- نشر الحرف التقليدية القديمة من جديد، وعمل برامج خاصة تعترف بالحرفيين التقليديين وترفع من قيمتهم.

3- تنظيم وإعداد مشاريع وورش عمل تسعى لتعليم التراث والحفاظ عليه من الاندثار.

4- إنشاء مركز حماية وحفظ التراث الكويتي الشعبي يختص بتعريف فئة الشباب على ماهية تراث بلدهم العريق بجميع مظاهره المدنية والبحرية والبدوية.

5- تنظيم الرحلات المدرسية إلى المتاحف والمعارض الفنية التي تحتوي على بعض رموز الموروث الثقافي، واطلاع الطلاب على هذه الموروثات وبيان أهميتها.

6- الاهتمام بالمباني الأثرية وتأهيلها لاستقبال السياح.

السويط لوزيرة المالية: ما إجراءاتكم بشأن علاوات العسكريين؟

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل قال في مقدمته: فيما يخص الاجتماعات التي انعقدت بين اللجنة الرباعية (لجنة أنظمة الخدمة العسكرية) والمتمثلة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء من جهة ووزارة المالية من جهة أخرى، حيث انتهت بالموافقة على إقرار علاوات العسكريين وأن تصرف خلال العام الحالي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما الإجراءات أو القرارات التي اتخذتها وزارة المالية بشأن علاوات العسكريين حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات ذات الصلة.

2- صورة ضوئية من جميع المراسلات ومحاضر الاجتماع بين وزارة المالية واللجنة الرباعية بخصوص علاوات العسكريين.

3- هل انتهت وزارة المالية من اعتماد إقرار علاوات العسكريين وفقا لما انتهت اليه اجتماعاتها مع اللجنة الرباعية بأن تصرف خلال العام الحالي 2020؟ إذا كانت الاجابة بالنفي فما الأسباب المانعة من ذلك؟ وإذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى ذكر تاريخ صرفها.

العربيد: لماذا تم إلغاء «الكفايات»؟

فراج العربيد

وجه النائب فراج العربيد سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي، قال في مقدمته: تعج وزارة التربية بالكثير من المخالفات في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع المناهج، ولا توجد حلول لتلك المشاكل التي يعاني منها الجسد التربوي، لذا يرجى إفادتنا عن التالي.

1- ما أسباب إلغاء منهج الكفايات الذي أوصى به البنك الدولي وتم صرف ملايين الدنانير عليه؟ يرجى تزويدي بتقرير مفصل عن كلفة هذا المنهج بعد إقراره ودواعي الغائه.

2- ما البدائل عن هذا المنهج؟ وهل صحيح انه سيتم اعتماد منهج المعايير كبديل عنه؟ وما الأفضلية التي يتميز بها المنهج عن الكفايات؟ وهل صحيح ان المعايير هو منهج مصري؟ وفي حال الإجابة بنعم يرجى تزويدي بتقرير عن كلفة هذا الاستبدال المادية وتقييمه الفني الذي رجحه.

3- ما الدول العربية والأجنبية التي استعانت وزارة التربية بخبراتها في تطوير المناهج التعليمية؟ وهل تحمل تلك الخبرات تصنيفات عالمية بمستوى التعليم؟

4- عطفا على قضية المناهج.. ما هي الصعوبات التي واجهها ابناؤنا الطلبة والطالبات في امتحانات هذا الفصل؟ وما عدد تلك المواد؟

5- ما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه صعوبة الامتحانات التي تسببت في تراجع مستوى اداء الطلبة؟ وهل ستتخذ اجراءات ضد اللجان التي اعدت تلك الاختبارات؟

عاشور لإطلاق اسم يعقوب حياتي على أحد الشوارع الرئيسية

صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور اقتراحا برغبة نصه الآتي:

فقدت الكويت د.يعقوب محمد حياتي بعد مسيرة طويلة من العطاء، فهو من مواليد الكويت عام 1947، وقد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الكويت عام 1971، كما نال دبلوم القانون الخاص من جامعة القاهرة عام 1973 ودبلوم العلوم الجنائية من الجامعة نفسها عام 1974، ثم نال درجة الدكتوراه في القانون الجنائي من جامعة الاسكندرية عام 1977، وشغل الراحل عددا من الوظائف العامة، حيث عمل وكيلا للنائب العام في 1971، ثم عمل مدرسا في كلية الحقوق بين 1971 و1985، وقد انتخب عضوا لمجلس الأمة في مجلس 1986 ومجلس 1992 وبناء على ما سبق.

فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

إطلاق اسم المرحوم د.يعقوب محمد حياتي على أحد شوارع الكويت الرئيسية وإحدى مدارس وزارة التربية.

استفسر من رئيس الحكومة عن آليات ومنهجية مجلس الوزراء في متابعة المشاريع

الدلال: ما الجديد في برنامج الحكومة وخطواتها القادمة لمكافحة الفساد؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد قال في مقدمته: صدر قرار مجلس الوزراء في جلسة 2020/2 بتاريخ 2020/1/14 بالموافقة على برنامج عمل الحكومة الجديد وتضمن البرنامج عددا من المحاور، من أبرزها محور «تعزيز النزاهة»، حيث احتوت على هدف بعنوان تنفيذ استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد وتضمن برنامج الحكومة عددا من الأفكار العامة تحت عنوان «مبادرات تعزيز النزاهة» إلا أنها عبارة عن عناوين عامة غير واضحة، ومن جانب آخر ونظرا لما آلت إليه درجة الكويت في هذه السنة والسنوات الماضية من تراجع ملحوظ ومؤسف في مؤشر مدركات الفساد العالمي وهو ما يعكس فشل وضعف حكومي سابق في التعامل مع ملف مكافحة الفساد وفشل للنهج والآليات التي كان يعمل بها في الحكومات السابقة أو الأجهزة التي تتولى مهمة مكافحة الفساد. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1- هل قامت الحكومة بتقييم نهم الحكومات المتعاقبة والأجهزة الرقابية التي تتولى مهمة مكافحة الفساد حتى تصل إلى العناوين العامة المذكورة في برنامجها الجديد المقدم إلى مجلس الأمة إذا تم التقييم ومن قام بعملية التقييم للنهج والآليات والأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد؟ مع تزويدي بنسخة من التقييم ان وجدت ونتائجها.

2- ما الجديد والفاعل والجاد في برنامج الحكومة وخطواتها القادمة لمكافحة الفساد، وما الجديد الذي يعد تغييرا في فكر الحكومة وآلياتها تجاه أساليب مكافحة الفساد خاصة أن برنامج الحكومة يحمل أفكارا وشعارات عامة غير محددة وغير واضحة ولا يمكن التعويل عليها؟

3- ما آليات ومنهجية مجلس الوزراء تحديدا في متابعة البرامج والمشاريع ومدى تقدم أو تأخر الاستراتيجية التي تديرها الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وهل يوجد تقارير دورية أو يوجد فريق يتابع تنفيذ هذه الخطوات؟ هل ستقدم تقارير دورية لمجلس الأمة أو تقارير تعلن بشفافية للمواطنين، وهو الأمر الذي سيعكس مدى جدية مجلس الوزراء في مواجهة آفة الفساد الأخيرة بالانتشار وأكدتها التقارير الدولية؟

استفسر عما إذا كان عقد الاستئجار في مجمع الوطية ممارسة أم مناقصة

عبدالله الكندري يسأل عن تكلفة تجديد قصر العدل

عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤلا برلمانيا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د.فهد العفاسي حول مشروع تجديد قصر العدل ونقل بعض الإدارات إلى مواقع أخرى، ومنها إدارة التنفيذ التي انتقلت مؤخرا إلى مجمع الوطية. وتساءل النائب عن الفترة الزمنية التي يستغرقها بناء قصر العدل الجديد والتكلفة التقديرية لهذا المبنى وما اذا كانت تشمل تكلفة المبنى المزمع إنشاؤه.

واستفسر عن المدة القانونية (مدة عقد الإيجار) الذي تم توقيعه مع مالك مجمع الوطية والقيمة الإيجارية الشهرية لإدارة التنفيذ التي تدفعها إدارة أملاك الدولة للمالك، طالبا تزويده بصورة ضوئية من عقد الإيجار.

وأضاف: لماذا لا يستغل قصر العدل القديم ليكون مقرا لإدارة التنفيذ توفيرا للمال العام وتقديم خدمة للمتقاضين باعتبار ان مجمع الوطية المستأجر يضيق بالمراجعين وليس مهيأ لاستقبالهم مع تعذر وجود مواقف سيارات وازدحام الطريق؟ وتابع: كيف تمت ترسية عقد الإيجار على مبنى الوطية؟ هل كان عن طريق الممارسة أم المناقصة؟ وهل كانت هناك عروض أخرى؟ وهل أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء بشأن هدم قصر العدل؟

أعد دراسة فنية بشأن المنظومة الإجرامية للمدير الأسبق للمؤسسة

العدساني: اتخاذ إجراءات جادة في متابعة المتلاعبين بأموال التأمينات

رياض العدساني

أعد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب رياض العدساني دراسة فنية بشأن المتابعة البرلمانية للمنظومة الإجرامية للمدير الأسبق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مستندا في هذه الدراسة إلى الأسئلة البرلمانية الموجهة من قبل معد التقرير بالإضافة إلى مصادر رسمية أخرى.

وقال العدساني إنه بخصوص الإجراءات الحكومية فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتكليف «إدارة الفتوى والتشريع» بالتنسيق مع «المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» لمباشرة كل الإجراءات القانونية بشأن شبهات الاعتداء على المال العام في المؤسسة. وشكلت «إدارة الفتوى والتشريع» فريقا قانونيا لملاحقة المتلاعبين بالأموال العامة عبر القيام بأعمال منها التدقيق والتحري لاستعادة الأموال التي تم الاستيلاء عليها.

وقد تم تكليف 7 مكاتب لـ «المحاماة والتدقيق المحاسبي» للنظر في قضية ضخمة ومتشعبة استغرقت وقائعها 3 عقود تمثل الفترة التي مارس فيها المتهم أعماله كمدير عام للمؤسسة.

وأضاف ان المؤسسة العامة للتأمينات رفعت 3 دعاوى مدنية في بريطانيا على مديرها الأسبق فهد الرجعان بالإضافة إلى مجموعات وبنوك للمطالبة بـ (930 مليون دولار أميركي، 199 مليون جنيه إسترليني).

كما يقوم الفريق القانوني الذي شكلته (إدارة الفتوى والتشريع) بتزويد الإدارة العليا للمؤسسة بما كشفت عنه المستندات والأدلة الناتجة عن عمليات البحث والتحري بشأن تورط البنوك وبعض مديري الصناديق في المنظومة الإجرامية لفهد الرجعان.

وبين العدساني أن الفريق القانوني الذي شكلته (إدارة الفتوى والتشريع) قام بتكليف عدة مكاتب محاماة لمتابعة إجراءات الحجز على أصول فهد الرجعان في عدة أقاليم لمواجهة قيامه بتسييل الأصول أو إخفائها أو نقلها لأفراد أسرته.

ولفت إلى أن الحكومة لم تجب حتى الآن عن السؤال البرلماني لـ (رياض أحمد العدساني) الموجه لها بتاريخ 19 نوفمبر 2019 عن الإجراءات المتخذة بشأن الحكم الصادر من المحكمة الإنجليزية العليا في لندن بتاريخ 16 أكتوبر 2019 بالحجز على أصول مدير عام التأمينات السابق في جميع أنحاء العالم بمبلغ 847 مليون دولار أميركي بناء على المستندات والحجج المقدمة لها تمهيدا لإجراءات الدعوى المدنية ضده، علما بأن حكم الحجز على هذه الممتلكات نافذ منذ تاريخ صدوره.

وقال إن مجلس الأمة وافق في جلسته المنعقدة على إقرار (اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية).

وأكد أن الاتفاقية تنص على مضمون الاتفاقية وجوب تسليم الأشخاص إذا كان سلوكهم الذي أدى إلى ارتكاب الجريمة معاقبا عليه بموجب قوانين الطرفين بعقوبة أقصاها لا تقل عن 12 شهر حبسا.

التوصيات

وأورد العدساني في ختام دراسته توصيتين نصتا على الآتي:

1- اتخاذ إجراءات جادة في متابعة المتلاعبين بأموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قضائيا، والعمل على استرجاع هذه الأموال لتضاف إلى احتياطيات الصناديق التأمينية، وتفعيل نصوص الاتفاقية الموقعة مع المملكة المتحدة في تسليمهم للعدالة الكويتية.

2- تؤكد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قيامها بإنهاء المساهمات الحالية التي تخضع لإشراف مديري الصناديق المشبوهة المتورطة في المنظومة الإجرامية لفهد الرجعان، ومتابعة عدم المساهمة في أي صناديق جديدة مشبوهة أو ذات علاقة بالقضية.